العلاقات العراقية – اليابانية بعد العام ٢٠٠٣

Iraqi-Japanese relations after 2003

م.م. علي هادي عبدالله القره غولي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

ali.h@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٤/١١/٢٠ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٣/٢

الملخص:

شهدت العلاقات العراقية اليابانية تطوراً تدريجياً بعد عام ٢٠٠٣ رغم تحديات الاحتلال الأمريكي، عززت اليابان دعمها للعراق سياسياً، إنسانياً، واقتصادياً من خلال تقديم مساعدات في إعادة الإعمار، الصحة، والتعليم، وإرسال قوات غير قتالية عام ٢٠٠٤ للمساهمة في جهود إعادة البناء، كما شهد التعاون الاقتصادي نمواً واضحاً، خاصة في مجالات الطاقة والبنية التحتية عبر توقيع اتفاقيات ومشاريع تنموية، ورغم التحديات الأمنية، استمرت اليابان في تقديم المساعدات المالية، ومن المتوقع استمرار دعمها للعراق مع تحسن الأوضاع، يبرز البحث العلاقات العراقية اليابانية كنموذج للتعاون الدولي بعد النزاعات، محللاً تطورها وتأثير التحديات الأمنية عليها، ومستشرفاً آفاق التعاون المستقبلي، توصل البحث إلى أن اليابان لعبت دوراً مهماً في دعم العراق سياسيًا وإنسانيًا من خلال المساعدات وإعادة الإعمار، كما تعزز التعاون الاقتصادي، خاصة في مجالي الطاقة والبنية التحتية، مع استمرار الدعم المالي رغم التحديات الأمنية، مما يجعل العلاقات العراقية اليابانية إنموذجاً بارزاً للتعاون الدولي في مرحلة ما بعد النزاعات.

الكلمات المفتاحية: العراق، اليابان، مساعدات انسانية، اعادة اعمار، التعاون الاقتصادي.

Abstract:

Iraqi-Japanese relations have witnessed gradual development after 2003 despite the challenges of the U.S, occupation. Japan has strengthened its support for Iraq politically, humanitarianly, and economically by providing aid in reconstruction, healthcare, and education, as well as deploying non-combat forces in 2004 to contribute to rebuilding efforts. Economic cooperation has also seen significant growth, particularly in the energy and infrastructure sectors, through signed agreements and developmental projects ,Despite security challenges, Japan has continued to provide financial assistance, and its support for Iraq is expected to persist as conditions improve, This research highlights Iraqi-Japanese relations as a model of international cooperation in post-conflict situations, analyzing their development, security challenges, and future prospects ,The study concludes that Japan has played a crucial role in supporting Iraq politically and humanitarianly through aid and reconstruction, Economic cooperation has expanded, particularly in

energy and infrastructure, with ongoing financial support despite security concerns, making Iraqi-Japanese relations a prominent example of international collaboration in post-conflict recovery.

Keywords: Iraq, Japan, humanitarian aid, reconstruction, economic cooperation.

المقدمة

تعد العلاقات العراقية–اليابانية بعد عام ٢٠٠٣ نموذجاً فريداً للتعاون بين دولتين تختلفان جذريًا في الجغرافيا والثقافة، لكنها تعكس رغبة مشتركة في تحقيق التنمية والاستقرار، جاء هذا التعاون في ظل التحولات الكبيرة التي شهدها العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، حيث سعت اليابان إلى تعزيز دورها الدولي من خلال المساهمة الفاعلة في إعادة الإعمار، كما لعبت اليابان دوراً بارزاً في هذه الفترة، حيث قدمت مساعدات إنسانية وتنموية شملت إعادة تأهيل البنية التحتية، تعزيز القطاع الصحي، تطوير التعليم، ودعم قطاعات الطاقة والمياه، وأسهمت في بناء القدرات البشرية عبر برامج التدريب والتعليم، إلى جانب مشاركة قوات الدفاع الذاتي اليابانية في مهام إنسانية وإعادة الإعمار في محافظة السماوة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، من الناحية الاقتصادية، شهدت العلاقات تطورًا ملحوظًا، حيث ساهمت الشركات اليابانية في الاستثمار في مجالات النفط والطاقة، وقدمت منحًا وقروضًا ميسرة لتمويل مشاريع حيوية ثقافيًا، عززت اليابان التبادل الثقافي من خلال المنح الدراسية ودعم الأنشطة التعليمية، مما ساعد في بناء جسور تواصل بين الشعبين، وبالرغم من التحديات الأمنية والسياسية التي واجهتها المنطقة، أبدى الطرفان التزامًا مستمرًا بتطوير العلاقات بما يخدم مصالحهما المشتركة، تمثل هذه العلاقات مثالًا على كيفية تجاوز الفوارق لتحقيق أهداف مشتركة، معتمدين على استقرار العراق ودور اليابان في دعم السلام والتنمية.

أهمية الدراسة: تكتسب الدراسة أهميتها من استعراض تجربة التعاون بين العراق واليابان كحالة مميزة لعلاقات دولية تقوم على الشراكة التنموية، وذلك في ظل ظروف معقدة ومراحل انتقالية صعبة، تسلط الدراسة الضوء على الجهود التنموية اليابانية في العراق، وإن دراسة تجربة اليابان في العراق تُعد أيضاً مدخلاً لفهم الدور التنموي لدول كبرى تعجز عن الإنخراط عسكرياً وامنياً وبالتالي تُعد تجربتها في العراق معياراً لتقييم مدى نجاح هذا الدور التنموي.

أهداف الدراس:

١. تحليل طبيعة العلاقات العراقية اليابانية وأهم عوامل تطورها.

٢. استكشاف الأدوار التي لعبتها اليابان في دعم الاستقرار والتنمية في العراق.

٣. تقييم أثر هذه العلاقات على إعادة إعمار العراق وتعزيز التبادل الثقافي والاقتصادي.

٤. دراسة مستقبل هذه العلاقات في ظل التحديات السياسية والأمنية.

٥. تحليل العوامل التي حالت دون تحقيق العراق للاستفادة الكاملة من الدور التنموي الذي تقدمه اليابان في هذا المجال.

فرضية الدراسة: تفترض الدراسة أن العلاقات العراقية اليابانية بعد عام ٢٠٠٣ تمثل نموذجًا ناجحًا للشراكة الدولية القائمة على التنمية، وأن استمراريتها تعتمد على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق، مع استمرار التزام اليابان بدعم مشروعات التنمية والاستثمار.

منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج التاريخي لرواية الأحداث والوقائع والمقدمات التي ساهمت في تشكيل العلاقات العراقية اليابانية، وذلك بهدف مساعدة الباحث في تحديد مسار هذه العلاقة بما يتماشى مع نهج تعاوني أكثر من كونه نهجًا يتسم بالاختلاف، كما تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقات الثنائية، مع التركيز على تحليل الوثائق الرسمية، تقارير المساعدات الدولية، وتصريحات الطرفين، كما توظف منهج دراسة الحالة لتسليط الضوء على دور اليابان في إعادة إعمار العراق ومساهماتها الإنسانية والتنموية.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور: المحور الاول الرؤية اليابانية للعراق والسياسة الخارجية، والمحور الثاني العلاقات العراقية – اليابانية قبل العام، اما٢٠٠٣ المحور الثالث العلاقات العراقية اليابانية بعد العام ٢٠٠٣.

المحور الأول: الرؤية اليابانية للعراق والسياسة الخارجية

نظرًا للأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة العربية عمومًا، والعراق على وجه الخصوص، تُعتبر هذه المنطقة مصدرًا حيويًا للطاقة العالمية وشريانًا أساسيًا للتجارة الدولية، هذه العوامل دفعت اليابان إلى لعب دور إيجابي يسهم في استقرار المنطقة حفاظًا على مصالحها، لا سيما النفط والأسواق العربية الكبيرة.[١]:

اولاً: الدور الياباني وأهميته: ان اليابان، كونها قوة اقتصادية وتكنولوجية رائدة، تمتلك استثمارات كبيرة عالميًا، بما في ذلك العالم العربي، وهي من أكبر الدول المستهلكة للنفط، تستورد اليابان نحو ١٥٠ مليار دولار سنويًا من النفط والغاز من المنطقة العربية، مما يجعلها ترى ضرورة تعزيز دورها في هذه المنطقة، وان العلاقات العربية–اليابانية اتسمت بالطابع الاقتصادي بشكل رئيسي، حيث تركز اليابان على المعايير الاقتصادية في رؤيتها للمنطقة، ومن أبرز أسباب هذه الرؤية[٢]:

١. **الممرات المائية والمضايق:** تُعد ذات أهمية كبيرة للتجارة اليابانية.
٢. **الموارد الطبيعية:** المنطقة العربية غنية بالنفط والغاز الذي تعتمد عليه اليابان في صناعتها.
٣. **السوق العربي:** المنطقة تشكل سوقًا واسعًا ومهمًا للسلع والخدمات اليابانية.

ثانياً: العراق في منظور السياسة الخارجية اليابانية: لم تتطور العلاقات اليابانية مع الدول العربية بوتيرة واحدة، بل اختلفت حسب الأهمية الاقتصادية لكل دولة، وفي هذا السياق، أولت اليابان اهتماماً خاصاً بالعراق لاعتبارات متعددة، منها[٣]:

١. موقع العراق الجيوسياسي الذي يمنحه أهمية استراتيجية كبرى.
٢. إمكاناته الطاقوية الهائلة.
٣. دوره المحوري في الاستراتيجية اليابانية لتحقيق حضور قوي في المنطقة.

بعد الحرب العالمية الثانية، سعت اليابان لتحقيق مكانة استراتيجية على الساحة الدولية، خصوصًا بدعم غربي مكثف، وتحولت إلى دولة ليبرالية وفق النموذج الغربي، وضمن هذا الإطار، اتخذت اليابان مسارًا دبلوماسيًا نشطًا في الشرق الأوسط، تحت شعار بناء قوس الحرية والازدهار، مدعومة بدور أمريكي لتعزيز استقرارها الإقليمي، اما أهداف اليابان الاستراتيجية في العراق[٤]:

١. **تحجيم النفوذ الصيني:** العراق يُعتبر حاجزًا استراتيجيًا أمام توسع الصين في المنطقة.

٢. **تعزيز استراتيجية النمو الآسيوي–الإفريقي:** عبر الاستثمار في مشاريع البنية التحتية داخل العراق.

٣. **مكانة العراق الطاقوية:** اليابان تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة وتسعى لتأمين إمدادات مستقرة من خلال شراكات وثيقة مع العراق.

٤. **دعم الوجود الأمريكي:** تعزيز التوازن الاستراتيجي لصالح اليابان وحلفائها الغربيين(٥).

٥. **إدارة التوازن الاستراتيجي:** مواجهة الصعود الصيني كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية.

تُبرز هذه الاستراتيجية إدراك اليابان لأهمية العراق كمنطلق لتعزيز حضورها في منطقة الشرق الأوسط، ما يعكس سعيها لتحقيق مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية في سياق التغيرات التي يشهدها النظام الدولي[٦].

المحور الثاني: العلاقات العراقية – اليابانية قبل العام ٢٠٠٣م

ان تاريخ بدء العلاقات العراقية – اليابانية يعود الى ما قبل حرب العالمية الثانية، عندما قامت حكومة طوكيو بتأسيس مفوضية لها في بغداد عام ١٩٣٩م التي كانت تمثل علاقات دبلوماسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وفنية[٧].

اولاً: العلاقات العراقية – اليابانية) السياسية والدبلوماسية) قبل العام ٢٠٠٣: ان العلاقات العراقية–اليابانية شهدت تطورات متباينة على مر الزمن، متأثرة بسياسات اليابان تجاه الشرق الأوسط، البداية كانت باهتمام محدود من اليابان بالعراق، إلا أن العلاقات التجارية ساهمت في تعزيز الروابط الدبلوماسية بين البلدين. ففي عام ١٩٢٠، زار وفد سياسي وعسكري ياباني العراق ودعا إلى إقامة علاقات دبلوماسية لإدارة المصالح التجارية، رغم محدودية حجم التجارة وسيطرة الانتداب البريطاني على العراق [٨].

ومع تأسيس الحكم الملكي في العراق عام ١٩٢١، دخلت العلاقات الخارجية للعراق مرحلة جديدة، حيث استفادت اليابان من الامتيازات باعتبارها من الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى وقوة استعمارية ذات أهمية تجارية[٩]، سعت اليابان في الثلاثينيات لتعزيز نفوذها الدولي عبر امتيازات نفطية في الشرق الأوسط، وبدأت بتطوير علاقاتها مع العراق بعد انضمامه لعصبة الأمم عام ١٩٣٢. لكن الغزو الياباني لمنشوريا عام ١٩٣١ أدى إلى تأجيل تأسيس العلاقات الدبلوماسية. وخلال الحرب العالمية الثانية، قطعت بغداد العلاقات مع طوكيو عام ١٩٤١ بسبب اتهامها بدعم حركة مايس، ولم تُستأنف إلا بعد نهاية الحرب[١٠].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، شهدت اليابان تحولات جذرية في سياستها الخارجية، حيث تبنت التوجه السلمي[١١]، وبعد توقيع معاهدة فرانسسكو التي وقعت في يوم الثامن من شهر أيلول عام ١٩٥١ مع الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، والتي انهت الاحتلال العسكري لليابان[١٢]،وابدأت اليابان في سياستها الخارجية نحو السلم، سارعت اليابان الى تحسين علاقتها مع جميع الدول الاسيوية والعالم[١٣]، وعادت العلاقات بين العراق واليابان بعد توقيع المعاهدة عام١٩٥١، مما أدى إلى تحسين الروابط تدريجياً، بحلول عام ١٩٥٥، تم تبادل البعثات الدبلوماسية، وتم تعيين إبراهيم فضلي وزيراً مفوضاً في اليابان، كما زار الأمير عبد الإله اليابان لاحقاً، توجت هذه الفترة بافتتاح السفارات في بغداد وطوكيو عام١٩٦٠[١٤].

وفي السبعينيات، نالت العلاقات اهتماماً خاصاً، حيث قدمت اليابان دعماً اقتصادياً وفنياً للعراق ومع ذلك[١٥]، تأثرت العلاقات سلباً خلال الحرب العراقية–الإيرانية بسبب تهديد المصالح اليابانية، رغم جهودها للتوسط وإيقاف الصراع[١٦].

تدهورت العلاقات مجدداً بعد أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠ نتيجة موقف اليابان المناهض لاجتياح العراق للكويت[١٧]، مما أدى إلى تجميد العلاقات الدبلوماسية ووقف التعاون الاقتصادي والثقافي، بقي الوضع متوتراً حتى منتصف التسعينيات، ثم شهد تحسناً تدريجياً مع مرونة حذرة من الجانب الياباني، وصولاً إلى الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣[١٨].

ثانياً: العلاقات الاقتصادية بين العراق واليابان ما قبل ٢٠٠٣: ركزت العلاقات بين العراق واليابان بشكل أساسي على الجانب الاقتصادي، حيث تعتمد اليابان على استيراد المواد الخام، لا سيما النفط والغاز، بينما يسعى العراق لتعزيز التعاون الاستثماري، بدأت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في أوائل القرن العشرين عبر الهند، وشهدت تطوراً مع وصول أول بعثة دبلوماسية يابانية في الثلاثينيات [١٩].

وفي حزيران ١٩٦٤، وُقّعت أول اتفاقية تجارية، وتبعها عقد تجهيز وصيانة المعدات النفطية مع شركة شيودا عام ١٩٦٥، بعد تأميم النفط عام ١٩٧٢، توسع التعاون ليشمل قروضاً واستثمارات، منها اتفاقية ١٩٧٣ بقيمة ٥٠٠ مليون دولار مقابل ١٠٠ مليون طن من الغاز الطبيعي، واتفاقية ١٩٧٤ التي تضمنت قرضاً بقيمة ٥ مليارات دولار، تلاها قرض بمليار دولار عام ١٩٧٧ [٢٠]، ساهمت الشركات اليابانية في مشاريع تنموية كشبكات التلفزيون، مشاريع الطاقة، وبناء الجسور وناقلات النفط، إلا أن الحرب العراقية–الإيرانية في الثمانينيات أثرت على تدفق النفط والمشاريع، عام ١٩٩٠، توقفت العلاقات الاقتصادية تماماً بسبب العقوبات الدولية عقب غزو الكويت، واستمر التجميد حتى ٢٠٠٣ [٢١]، و في قطاع النقل وُقّعت اتفاقية للنقل الجوي عام ١٩٧٧، ووصلت أول طائرة عراقية إلى اليابان عام ١٩٧٨[٢٢].

ثالثاً: العلاقات الثقافية والتعاون الفني ما بين العراق واليابان قبل العام ٢٠٠٣: بدأت اليابان اهتمامها بالتراث التاريخي والثقافي العراقي قبل إقامة علاقات سياسية واقتصادية رسمية مع العراق، حيث لعب هذا الاهتمام دوراً مهماً في تعزيز التبادل الثقافي والعلمي بين البلدين، كان هذا التوجه واضحاً منذ منتصف القرن العشرين، مع زيارة وفد من جامعة طوكيو عام ١٩٥٦م للبحث عن الآثار العراقية[٢٣]، واستمر عمل الوفد حتى عام ١٩٥٧م، وقد تُوج هذا الاهتمام الثقافي بإقامة معرض الفن العراقي القديم في طوكيو، الذي مثّل نقطة انطلاق للتبادل العلمي والثقافي بين البلدين، بما في ذلك تبادل الباحثين والطلبة ومن أبرز محطات التعاون الثقافي[٢٤]:

١. **البعثات الأثرية:** في عام ١٩٧١، بدأت بعثة أثرية من إحدى الجامعات اليابانية دراسة حول الآثار العراقية في صحراء كربلاء، واستمرت الدراسة لتسع سنوات.

٢. **اتفاقيات التعاون الثقافي:** عام ١٩٧٩، تم توقيع اتفاقية التعاون الثقافي بين العراق واليابان، وفي عام ١٩٨٠، وُقع برنامج تنفيذ التعاون الثقافي، الذي شمل تقديم الزمالات الدراسية، تبادل الوفود البحثية، وتعاون الجامعات من خلال الأساتذة والخبراء.

٣. **التدريب الفني والتعاون الإعلامي:** تطورت العلاقات الثقافية لتشمل التدريب الفني، حيث استفاد ٤٧ متدرباً عراقياً من برامج تدريبية في اليابان، مقابل إرسال ١٠ خبراء يابانيين للعراق، وفي عام ١٩٨٠، أنشأت إحدى الشركات اليابانية مركزاً تدريبياً متخصصاً بالصناعات الكهربائية وصيانة المعدات الإلكترونية وأجهزة التكييف والتبريد.

٤. **تعزيز التفاهم الثقافي:** شملت الجهود توفير وسائل الإعلام والصحافة التي تركز على الثقافة العربية، مما عزز اهتمام اليابان بالثقافات العربية والإسلامية. ثالثا: العلاقات العراقية اليابانية الاجتماعية والثقافية والفنية ما قبل عام ٢٠٠٣م.

المحور الثالث: العلاقات العراقية اليابانية بعد العام ٢٠٠٣

بعد احتلال العراق وسقوط النظام السابق في ٢٠٠٣ على يد قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، شهدت العلاقات الثنائية بين العراق واليابان تحولاً جوهرياً، وبرزت اليابان كأحد الشركاء الدوليين المهمين للعراق، حيث وضعتها الحكومة العراقية المؤقتة ضمن أولوياتها باعتبارها دولة صناعية ذات اقتصاد متطور، يمكن أن تسهم بشكل كبير في عملية إعادة إعمار العراق.

اولاً: موقف اليابان من الحرب على العراق عام ٢٠٠٣

قبل اندلاع الحرب على العراق بذلت اليابان جهوداً دبلوماسية كبيرة لإيجاد حل سلمي للأزمة، حاولت اليابان إقناع دول مؤثرة في مجلس الأمن، مثل روسيا وألمانيا وفرنسا، بالموافقة على قرار دولي يلزم العراق بالامتثال الكامل وغير المشروط لمطالب تفكيك أسلحة الدمار الشامل، ومع ذلك، لم تحقق هذه المساعي النتائج المرجوة، وفي محاولة أخيرة لتجنب الحرب، أرسلت اليابان نائب وزير خارجيتها، تشوميتو موتيجي، إلى العراق لإجراء مفاوضات مباشرة مع القيادة العراقية، كان الهدف من هذه الزيارة

إقناع العراق بالتوصل إلى اتفاق شامل لتفكيك أسلحة الدمار الشامل، وإظهار جدية الالتزام بالمجتمع الدولي، لكن بالرغم من الجهود المبذولة، فشلت المفاوضات في تحقيق اختراق ملموس، عقب فشل هذه المحاولات، ألقت اليابان باللوم على العراق، متهمة إياه بعدم التعاون الجاد مع المجتمع الدولي اعتبرت اليابان أن تعنت العراق أغلق الباب أمام أي فرصة للتوصل إلى حل سلمي، مما ساهم في تبرير الحرب التي قادتها الولايات المتحدة وبريطانيا لاحقاً[٢٥].

ثانياً: تطورات الموقف الياباني بعد اندلاع الحرب على العراق٢٠٠٣م: مع اندلاع العدوان الأمريكي على العراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣، أعلن رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومي دعم بلاده لحليفتها الولايات المتحدة في استخدام القوة ضد العراق، مشيرًا إلى ضرورة إنهاء العملية العسكرية فور القضاء على التهديد الذي يمثله العراق على المجتمع الدولي، وقد علل كويزومي قراره بدعم الحرب على العراق بالأسباب التالية[٢٦]:

١. تشكل أسلحة الدمار الشامل خطرًا كبيرًا على الأمن والاستقرار العالمي، خاصة في منطقة قريبة من اليابان، ويجب على المجتمع الدولي التصدي لهذا التهديد.

٢. بذلت اليابان جهودًا كبيرة في محاولة لحل الأزمة العراقية بشكل سلمي.

٣. خلال ١١ عامًا، انتهك العراق ١٧ قراراً دولياً ولم يستغل الفرص المتاحة له، كما رفض الامتثال لجهود المجتمع الدولي.

٤. كما دعا كويزومي المجتمع الدولي لدعم جهود إعادة إعمار العراق، وأكد أن اليابان ستشارك في هذه العملية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

بعد أسبوع من العدوان الأمريكي على العراق، أعادت اليابان تأكيد دعمها الكامل للحرب، معتبرة ذلك جزءاً من مسؤولياتها كعضو في المجتمع الدولي، وألقت باللوم الكامل على العراق في اندلاع النزاع، وتعد دراسة الموقف الياباني من الحرب الأمريكية على العراق ذات أهمية خاصة في فهم العلاقات اليابانية مع الشرق الاوسط، وكذلك التغيرات المؤثرة على هذا الموقع وأثرها على تفاعلات العلاقات بين اليابان ودول الشرق الأوسط هناك العديد من المتغيرات التي دفعت اليابان لدعم الحرب بشكل كامل وغير مشروط، أبرزها هي[٢٧]:

١. تحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة التي تضمن لها الأمن.

٢. ورغبتها في ممارسة الضغوط على كوريا الشمالية بنفس النهج الذي اتبع مع العراق، بما في ذلك استخدام القوة ضد أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها كوريا بدعم صيني.

٣. أهمية المصالح الحيوية اليابانية في الشرق الأوسط.

وفي ٩ أبريل ٢٠٠٣، بعد إعلان سقوط النظام العراقي، بادرت اليابان بتخصيص(١٠٠) مليون دولار كمساعدة عاجلة للشعب العراقي، تعبيراً عن دعمها للولايات المتحدة كما أعلنت اليابان عن ثلاث خطوات رئيسية تجاه العراق في ظل الاحتلال الأمريكي، وهي[٢٨]:

١. إنشاء غرفة عمليات طوارئ لمتابعة التطورات في العراق برئاسة النائب الأول لوزير الخارجية، توشيميتسو موتيجي.

٢. تعيين مبعوث خاص لليابان لشؤون العراق.

٣. تقديم مساعدات للعراق تضمنت ثلاثة أنواع رئيسية: مساعدات إنسانية للاجئين العراقيين، دعم للدول المجاورة المتأثرة بالحرب، والمساهمة في إعادة إعمار العراق، حيث بلغ مجموع هذه المساعدات(١١٢) مليون دولار.

كما أعلنت عن تقديم مساعدات إضافية للعراق بقيمة (٥٠) مليون دولار، إضافة إلى (٢٢) مليون دولار للمساعدات الإنسانية، وأكدت أنها ستحدد المجالات التي تسهم في تحسين حياة العراقيين بالتنسيق مع الدول العربية[٢٩].

ثالثاً: العلاقات العراقية اليابانية السياسية والدبلوماسية بعد العام ٢٠٠٣: أعلنت اليابان بعد عام من الاحتلال الأمريكي للعراق التزامها بدعم بناء عراق ديمقراطي عبر المساعدات والإصلاحات الاقتصادية، مؤكدة أن استقرار الشرق الأوسط يعزز السلام العالمي، وفي ٢٠٠٦، دعمت الانتخابات العراقية ورحبت بتعيين رئيس وزراء جديد، كما أعرب السفير الياباني عن اهتمام بلاده بتشكيل حكومة وطنية شاملة، واستعدادها للتعاون في مجالات متعددة، بما في ذلك تدريب الشرطة العراقية، وفي ديسمبر أكد السفير دعم اليابان للعملية السياسية واستعداد الشركات اليابانية للمساهمة في إعادة الإعمار[٣٠].

وسعت الحكومة العراقية بعد الاحتلال لتعزيز علاقاتها مع اليابان عبر الدبلوماسية والتعاون المتبادل، وفي ٢٠٠٦، التقى السفير العراقي بالمسؤولين اليابانيين لتطوير العلاقات وتفعيل الدعم لإعادة الإعمار، كما بحث مع وزير الاقتصاد الياباني دعم العملية السياسية ومعالجة الديون وفي ديسمبر، أشاد نوري المالكي بدور اليابان، مؤكداً انفتاح السوق العراقية أمام الاستثمارات اليابانية، مع التزام الحكومة بتوفير بيئة آمنة للتعاون في مشاريع الإعمار والبنية التحتية[٣١]، وفي عام ٢٠٠٧، شهدت العلاقات العراقية–اليابانية تطوراً ملحوظا بزيارة رئيس الوزراء العراقي لليابان، حيث أكد تطلع بلاده لتعزيز التعاون في الاستثمار والبناء، مشيراً إلى وجود مناطق آمنة تتيح للشركات اليابانية الاستثمار بما يخدم الاقتصاد العراقي وجهود إعادة الإعمار[٣٢].

وفي ١٨ حزيران ٢٠٠٩، عقد وزيرا خارجية اليابان والعراق اجتماعًا خلال زيارة هوشيار زيباري لليابان، حيث ناقشا سبل تعزيز الشراكة الاستراتيجية والسلام الدولي. رحب الجانبان بتحسن الأوضاع الأمنية والتقدم السياسي والاقتصادي في العراق، مؤكدين دخول العلاقات مرحلة جديدة كما شددوا على ضرورة تعزيز التعاون بمناسبة مرور ٧٠ عامًا على العلاقات الدبلوماسية، والتزموا بالشراكة الشاملة المعلنة في يناير ٢٠٠٩[٣٣]، وفيما يتعلق بالتعاون في المجال السياسي، أعرب الوزيرين عن عزمهما على العمل معا من أجل[٣٤]:

١. تعزيز التبادل الثنائي لوجهات النظر حول القضايا الإقليمية والأمنية.
٢. الحفاظ على التعاون الوثيق من أجل السلام والاستقرار في المنطقة.
٣. دعم الجانب الياباني تعزيز بناء الثقة وتعزيز العلاقات الأقاليمية بين العراق والبلدان المجاورة من خلال تقديم المساعدة ذات الطابع الأقاليمي مثل الطاقة والهياكل الأساسية.
٤. مواصلة الحوار السياسي الرفيع المستوى بين اليابان والعراق، الذي عقد أوله في آذار/مارس ٢٠٠٩، مرة واحدة في السنة إما في طوكيو أو بغداد من حيث المبدأ.

ورحبت اليابان بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة عام ٢٠١٠، مشيدة بتعزيز الديمقراطية ومشاركة جميع القوى السياسية، وأكدت استمرار دعمها للتنمية في العراق. وفي نوفمبر ٢٠١١، زار نوري المالكي اليابان بدعوة من رئيس وزرائها يوشيهيكو نودا، حيث ناقش الجانبان توسيع التعاون القائم على القيم والمصالح المشتركة ضمن إطار الشراكة الشاملة المعلنة عام ٢٠٠٩[٣٥].

كما أعلنت اليابان دخول شراكتها مع العراق مرحلة جديدة مع اقتراب انسحاب القوات الأمريكية في ٢٠١١، مشيدة بتقدم العراق في مساره السياسي والأمني. وفي مايو ٢٠١٢، زار هوشيار زيباري اليابان لتعزيز الاتفاقيات الثنائية في مجالات الطاقة والإعمار، واستكملت الزيارة اتفاقية قرض ياباني بقيمة ٨٠٠ مليون دولار لدعم مشاريع استثمارية، شملت تطوير الصحة والاتصالات وتوسيع المصافي، في يونيو ٢٠١٤، أدى هجوم داعش على الموصل إلى تدهور الأوضاع الأمنية، وأعربت اليابان عن قلقها، مدينة الاعتداءات الإرهابية، كما أكدت دعمها للعراق في مكافحة الإرهاب وتعهدت بتقديم مساعدات إنسانية للنازحين[٣٦].

رغم التحديات التي واجهها العراق، حافظت اليابان على علاقاتها معه، فرحبت بتشكيل حكومة حيدر العبادي في سبتمبر ٢٠١٤، مؤكدة عزمها على تعزيز التعاون الأمني ودعم العراق في محاربة الإرهاب، وخلال زيارة وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري لليابان في نفس الشهر، أكدت اليابان التزامها بالتنمية والاستقرار في العراق، معربة عن أملها في تعزيز مشاركة الشركات اليابانية في مشاريع الطاقة والاستثمار[٣٧].

كما أكدت اليابان دعمها للعراق في مكافحة الإرهاب والاستقرار عبر لقاءات دبلوماسية رفيعة في عام ٢٠١٤، شملت اجتماع شينزو آبي وفؤاد معصوم، وزيارة نائب وزير الخارجية لإقليم كردستان. كما عززت الشركات اليابانية التزامها بإعادة الإعمار من خلال مشاركتها في معرض بغداد الدولي [٣٨]

وشهدت العلاقات العراقية اليابانية زيارات دبلوماسية واقتصادية مكثفة بين ٢٠١٥ و٢٠٢٢، أكدت اليابان التزامها بدعم العراق رغم التحديات الأمنية، عبر مساعدات إنسانية ومشاريع تنموية، تضمنت الزيارات لقاءات رفيعة المستوى، مثل زيارة نائب وزير الخارجية الياباني إلى بغداد والبصرة عام ٢٠١٥، وزيارة وزير النفط العراقي لليابان عام ٢٠١٦ (٣٩)، وافتتحت اليابان مكتبًا قنصليًا في أربيل عام ٢٠١٧ وشاركت في مؤتمر إعادة إعمار العراق بالكويت عام ٢٠١٨. استمرت العلاقات في التطور بزيارة وزير الخارجية الياباني للعراق عام ٢٠٢١، وزيارة نائب الوزير البرلماني إلى بغداد والبصرة عام ٢٠٢٢، حيث ناقش مشاريع بنية تحتية واستثمارات يابانية لتعزيز التنمية في العراق[٤٠].

رابعاً: العلاقات الاقتصادية بين العراق واليابان بعد العام ٢٠٠٣: لتحقيق دبلوماسية اقتصادية فعالة مع العراق، تعتمد اليابان على ثلاثة محاور رئيسية:

١. **المساعدات التنموية والاستثمار:** تقدم اليابان دعماً مالياً وتقنياً لمشاريع البنية التحتية وإعادة الإعمار، مثل تطوير محطات الطاقة وتحسين إمدادات المياه، مما يسهم في استقرار الاقتصاد العراقي.

٢. **التعاون في قطاع الطاقة:** نظراً لاعتماد اليابان على نفط الشرق الأوسط، تسعى لتعزيز الشراكات مع العراق في مجالات إنتاج النفط وتطوير قطاع الطاقة.

٣. **التبادل التجاري ونقل التكنولوجيا:** تعمل اليابان على زيادة التبادل التجاري مع العراق وتشجيع الشركات اليابانية على الاستثمار فيه، مع التركيز على التكنولوجيا المتقدمة والتدريب المهني لتعزيز التنمية المستدام .

بالرغم من أن اليابان أرسلت في ديسمبر ٢٠٠٣ نحو ٦٠٠ جندي من قوات الدفاع الذاتي البرية(GSDF) إلى مدينة السماوة جنوب العراق، إلا أنها لعبت أيضًا دورًا كبيرًا كداعم اقتصادي، حيث كانت ثاني أكبر مانح بعد الولايات المتحدة[٤١]، ومن اجل تعزيز العلاقات الاقتصادية ما بين العراق واليابان، انتهجت اليابان دبلوماسية اقتصادية في العراق من خلال (المساهمة في المساعادات المالية لإعادة العراق، ومشاريع التعاون التنموي القرض الياباني، ومشاريع الاستثمار في العراق، والتبادل التجاري، والتعاون الفني)[٤٢].

اولاً: المنح والمساعدات المالية اليابانية للعراق بعد العام ٢٠٠٣: قدمت اليابان دعماً مالياً وفنياً كبيراً للعراق عقب مؤتمر مدريد ٢٠٠٣، حيث بلغت المساعدات ٦,٨ مليار دولار بحلول ٢٠٠٥، بمتوسط ٥٤ دولارًا لكل مواطن ياباني، ما يعكس التزام الشعب الياباني بدعم التنمية. تضمنت المساعدات منحاً ميسرة عبر بنك اليابان للتعاون الدولي، وأعلن السفير الياباني في ٢٠٠٤ تخصيص ١,٥ مليار دولار لإعادة إعمار العراق، منها ٥٠٠ مليون دولار لصندوقي الأمم المتحدة والبنك الدولي، شملت قطاعات الكهرباء والمياه والصحة والتعليم [٤٣]، منذ ٢٠١٤، قدمت اليابان مساعدات إنسانية ومالية كبيرة للعراق لدعمه في مواجهة النزاعات والأزمات، شملت المساعدات في هر حزيران ٢٠١٤ (٧,٨) مليون دولار لدعم الإغاثة في مناطق النزاع والنازحين[٤٤]، و في عام ٢٠١٦ قدمت اليابان (١٠) ملايين دولار لدعم النازحين العائدين إلى المناطق المحررة كما قدمت عام ٢٠١٧ (١٠٠) مليون دولار لدعم الاستقرار والإغاثة الإنسانية، تلاها ٤,٥ مليون دولار إضافية في سبتمبر من نفس العام، وفي عام ٢٠١٨ كما اليابان (١٠٠) مليون دولار لدعم عودة النازحين، ما يرفع إجمالي المساعدات من فبراير ٢٠١٤ إلى فبراير ٢٠١٨ إلى حوالي (٤٢٦) مليون دولار لدعم الاستقرار و(٢٦) مليون دولار للمشاريع الإنسانية الأساسية. ٤٠ مليون دولار لإعادة إعمار المناطق المحررة ودعم عودة اللاجئين[٤٥].

ثانياً: مشاريع التعاون التنموي والاستثماري القرض الياباني للعراق: ساهمت اليابان في إعادة إعمار العراق من خلال تقديم مساعدات مالية وقروض منخفضة الفوائد. في مؤتمر مدريد ٢٠٠٣، تعهدت اليابان بتقديم قرض قيمته (٣,٥) مليار دولار لدعم مشاريع إعادة الإعمار في العراق، مع توقيع مذكرات متبادلة لـ٢٣ مشروعًا بقيمة (٥,٤) مليار دولار، تشمل الكهرباء والمياه والنفط والغاز، وفي ٢٠٠٥، وافقت اليابان على تقديم قروض بفوائد منخفضة لقطاع النفط والبنية التحتية، وتوسعت في ٢٠٠٦ بإعطاء الأولوية للمشاريع الكبرى مثل إعادة تأهيل الموانئ، مشاريع الري، ومحطات الكهرباء بالرغم من هذه الجهود، واجهت اليابان تحديات أمنية أثرت على تنفيذ المشاريع [٤٦]، وفي عام ٢٠٠٧، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبنك اليابان للتعاون الدولي اتفاقية لتقديم قروض ميسرة بقيمة (١٥٠) مليون دولار لدعم إعادة تأهيل شبكات الكهرباء في العراق، كجزء من التزام اليابان بتقديم (٣,٥) مليار دولار التي تعهدت بها في مؤتمر مدريد ٢٠٠٣، ومع ذلك، كانت هناك تحديات كبيرة في تنفيذ هذه المشاريع بسبب عدم السماح للشركات الخاصة بدخول العراق خلال المرحلة المبكرة من الحرب الأهلية (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، هذا التأخير في دخول الشركات الخاصة عرقل تنفيذ مشاريع إعادة تأهيل قطاع الموانئ، الري، وحدات الطاقة الحرارية، بالإضافة إلى تحسين مصافي النفط ومصانع الأسمدة، مما أدى إلى قلة التقدم في هذه الجهود[٤٧].

بدأت الحكومة اليابانية والشركات الخاصة في الانخراط بشكل أكبر في مشاريع إعادة الإعمار بالعراق بعد أن سبقتها الشركات الأوروبية والآسيوية. ومع ذلك، تراجعت السياسة الأمنية بسبب انسحاب قوات الدفاع الذاتي اليابانية وقوات التحالف، بما في ذلك الجيش الأمريكي. في هذا السياق، اتجهت اليابان إلى تعزيز التوجه الاقتصادي من خلال توقيع عشر اتفاقيات قروض مع الحكومة العراقية لتمويل مشاريع التنمية الخارجية، شملت إعادة تأهيل قطاع النفط، دعم القطاع الزراعي، وتحسين البنية التحتية. وفي مارس ٢٠٠٩، زار وفد ياباني برئاسة السفير كونارو أوكاوا العراق، حيث أكدت الشركات اليابانية رغبتها في المساهمة في إعادة بناء البنية التحتية العراقية [٤٨].

كما نظمت سفارة اليابان في العراق ووكالة جايكا الاجتماع الفصلي الثاني عشر للجنة مراقبة المساعدات الإنمائية، حيث تم الاتفاق على تقديم (١,٧) مليار دولار لدعم مشاريع البنية التحتية في قطاعات الكهرباء والنفط والمياه والنقل. خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي المالكي إلى اليابان في نفس العام، تم الاتفاق على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة لتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية، مع تعهد اليابان بتقديم (٧٥٠) مليون دولار لدعم مصفاة البصرة وقطاعات الاتصالات والرعاية الصحية [٤٩]، وافقت اليابان على زيادة قروضها للعراق بأكثر من ٨٠٠ مليون دولار لدعم مشاريع إعادة الإعمار، وتضمنت اتفاقية لاحقة في ٣١ مايو ثلاثة مشاريع رئيسية تشمل تطوير القطاع الصحي وتحسين الاتصالات وتوسعة مصافي البصرة وبيجي بقيمة ٤ مليارات دولار اضافة الى تقديم مشروع تأهيل محطة الهارثه الحرارية التي التزمتها شركة(ميستوبشي هيتاشي لانظمة الطاقة) في عام عام ٢٠١٥[٥٠]، و في

عام ٢٠١٩، قدمت اليابان ٦٣ مليون دولار لدعم مشاريع البنية التحتية في العراق، بما في ذلك تطوير مصفاة ومحطات الطاقة، وفي ٢٠٢٠، خصصت ٤٠ مليون دولار لإعادة إعمار المناطق المتضررة من داعش، في ٢٠٢١، زار وزير الخارجية الياباني موتيغي العراق وأعلن عن تقديم (٣٢,٧) مليار ين لتطوير مصفاة البصرة، كما دعمت اليابان الانتخابات العراقية الخامسة من خلال توفير معدات حيوية عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [٥١].

ثالثاً: التبادل التجاري بين البلدين: تلعب الاتفاقيات التجارية الثنائية السابقة، إلى جانب اتفاقيات تشجيع ودعم الاستثمار، وتوفير القروض، وتبادل العملات في مختلف المجالات، دوراً بارزاً في تعزيز العلاقات الاقتصادية. كما أن الزيارات الثنائية التي قام بها مسؤولون رفيعو المستوى، مثل وزراء الخارجية والاقتصاد والتجارة، ووزير البترول، والمستشارين الخاصين، إضافة إلى رؤساء الوزراء ونوابهم من الدول المختلفة، ساهمت بشكل كبير في دفع عجلة التعاون الاقتصادي قدماً. [٥٢].

في عام ٢٠٠٣، قامت شركة (نيبون أويل) اليابانية بشراء ٦ ملايين برميل من النفط العراقي، فيما أعربت شركات يابانية أخرى مثل (ميتسوبيشي)، حيث بلغت صادرات العراق الى اليابان حتى عام ٢٠١٧م، ١٠١٢ مليون دولار، كانت الحصة الاكبر لتصدير النفط الخام الى اليابان حيث بلغت قيمة صادرات النفط ١٠١٠مليون دولار اي ما يقارب ٩٩,٨% من صادرات العراق الى اليابان، وبلغت استيارادات العراق من اليابان حوالي ٢٨٦ مليون دولار المبلغ الإجمالي في٢٠١٧، حيث بلغت قيمة استيراد (معدات النقل، وسيارة نقل ركاب، وحافلة شاحنة، ومركبة ذات عجلتين دراجة نارية) ما يقارب من ١٧٤ مليون دولار، والفولاذ ما يقارب من ٤٣ مليون دولار، و(المكائن العامة) ما يقارب من ١٨ مليون دولار[٥٣]، كما بلغت صادرات العراق لليابان بقيمة (١٥٩) مليون دولار خلال عام ٢٠٢٠، ومن المنتجات الرئيسة التي صدرها العراق إلى اليابان هي النفط الخام والنفط المكرر، ومن ناحية أخرى، صدرت اليابان في عام ٢٠٢٠ بضائع بقيمة (٣٦٣) مليون دولار إلى العراق، وكانت أهم المنتجات التي صدرتها اليابان إلى العراق هي السيارات، وأنابيب الحديد، والدراجات النارية، كما شهدت الصادرات اليابانية خلال عام ٢٠٢١ نوع من الزيادة إذ بلغت (٤٢٤) مليون دولار[٥٤]

رابعاً: التعاون الفني والتكنولوجي مابين العراق واليابان بعد العام ٢٠٠٣: تمتلك اليابان إمكانات مالية وبشرية متعلمة، فضلاً عن تقنية متقدمة، تجعلها من أبرز الدول المؤهلة لإقامة شراكات استراتيجية طويلة الأمد مع الدول، خصوصًا في إطار جهود إعادة الإعمار وتعزيز الاستقرار، ومن خلال التواصل المستمر مع مختلف الأطراف اليابانية، تظهر فرص كبيرة يمكن للعراق استغلالها عبر تبني سياسة مدروسة وبعيدة المدى تجاه اليابان[٥٥]، حيث توسعت مجالات التعاون الفني لتشمل قطاعات مختلفة تهدف إلى دعم العراق في تجاوز التحديات التي أعقبت الحرب، وقد أسهمت اليابان من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) والعديد من الشركات اليابانية في تعزيز التنمية العراقية عبر توفير التدريب الفني، تقديم المعدات، وتنفيذ خطط عمل تهدف إلى بناء قدرات العراقيين في مختلف القطاعات[٥٦]

أولاً: التعاون في مجال الطاقة وشملت[٥٧]:

١. النفط إذ عملت اليابان على مساعدة العراق في مواجهة تحديات الانسكابات النفطية من خلال إعداد خطط عمل لمنع هذه الانسكابات ومعالجتها، ونظمت برامج تدريبية للعاملين في قطاع النفط، شملت التحكم بالتلوث في محطات التكرير وتطوير إجراءات السلامة.

٢. الكهرباء: قدمت اليابان تدريبات تقنية للكوادر العراقية على التحكم بخطوط النقل الكهربائي وصيانتها لتحسين كفاءة الشبكة وتقليل الأعطال.

ثانياً: النقل والموانئ التخطيط لتطوير الموانئ: ساهمت اليابان في وضع خطط رئيسية لتطوير الموانئ العراقية، بما في ذلك تحسين أنظمة التحكم والإدارة، مما أدى إلى تعزيز كفاءة عمليات الشحن والتفريغ[٥٨].

ثالثاً: الحوكمة وسيادة القانون: اطلع أعضاء البرلمان العراقي على التجربة اليابانية في الحوكمة والديمقراطية بعد الحرب، والتي ركزت على بناء المؤسسات وتعزيز جهود المصالحة الوطنية، قدمت برامج تدريبية ركزت على الإدارة الرشيدة ودعم عملية إعادة إعمار العراق[٥٩].

كما نظمت دورات تدريبية متخصصة لضباط الشرطة العراقية، شملت مكافحة العبوات الناسفة والأجسام المفخخة، حيث شارك أكثر من ٨٤٠ موظفاً من وزارة الداخلية العراقية في دورات تدريبية أقيمت في الأردن (٢٠٠٩–٢٠١٥) حول التحقيق مع المجاميع الإرهابية، والجرائم الإلكترونية، والجريمة المنظمة، والتخطيط الأمني الاستراتيجي، وتقنيات تعقب الأصول المالية وغسيل الأموال، أما في اليابان، فقد شارك ١٦ مسؤولاً عراقياً في دورات حول مكافحة الإرهاب الدولي وإدارة المؤسسات الأمنية[٦٠].

رابعاً: الزراعة والتنمية الريفية ودور الخبراء اليابانيون في العراق: منذ عام ٢٠١٢، عمل ١١ خبيراً يابانياً في مجال الزراعة داخل العراق، شملت أنشطتهم[٦١]:

١. **البستنة:** عمل أربعة خبراء على تحسين إنتاجية الخضروات (مثل الطماطم والذرة) عبر تقديم نصائح حول أفضل طرق الحصاد ومكافحة الآفات الزراعية.

٢. **الحنطة:** عمل خبير ياباني في إقليم كردستان على تحديد أفضل أصناف الحنطة الملائمة للبيئة المحلية، إضافة إلى تطوير تقنيات الحصاد وإزالة الحشرات.

٣. **تقييم الوضع الزراعي:** فقد أجرت الفرق اليابانية مسوحات شاملة لقدرات الفلاحين واحتياجاتهم التسويقية، مما ساهم في تحديد أفضل السبل لتحسين الإنتاج الزراعي في العراق.

خامساً: إزالة الألغام والمقذوفات غير المنفجرة: جهود شركة (NIKKEN) زودت شركة Nikken اليابانية العراق بآلة لإزالة الألغام والمقذوفات غير المنفجرة بقيمة مليون دولار في البصرة، كما قدمت تدريباً عملياً للفرق العراقية على استخدام المعدات الحديثة، مما ساهم في تعزيز الأمان بالمناطق المتضررة[٦٢].

التعاون مع مركز إزالة الألغام الكمبودي (CMAC) زار ممثلون عن وزارتي الداخلية والبيئة العراقية وإقليم كردستان مركز CMAC الكمبودي في نوفمبر ٢٠١٥ لتعزيز التعاون في مجال إزالة الألغام، حيث شارك عراقيون في برامج تدريبية نظمها المركز، شملت (مكافحة الألغام، تعطيل العبوات الناسفة الكيميائية، إعداد وحدات متخصصة لمعالجة العبوات الناسفة[٦٣].

المحور الرابع: العلاقات الثقافية العراقية–اليابانية بعد عام ٢٠٠٣.

شهدت العلاقات الثقافية العراقية–اليابانية بعد عام ٢٠٠٣ تقدمًا كبيرًا شمل عدة مجالات من التعليم إلى الحفاظ على التراث، ومن الفنون إلى الرياضة، وجاء هذا التعاون نتيجة لالتزام اليابان بالمساهمة في إعادة إعمار العراق ودعم استقراره الاجتماعي والثقافي، فيما يلي تفصيل لأبرز محاور هذه العلاقات[٦٤].

أولاً: التعليم والزمالات الدراسية: لعب التعليم دورًا محوريًا في تعزيز العلاقات الثقافية بين العراق واليابان، ففي عام ٢٠٠٦، حصلت وزارة السياحة والآثار العراقية على زمالتين دراسيتين من جامعة كولوشيان اليابانية لنيل درجة الماجستير في التراث الحضاري، بتمويل من منظمة التعاون الدولي اليابانية (JICA)، في مايو ٢٠٠٧[٦٥]، وفرت اليابان منحًا دراسية لبرامج الماجستير والدكتوراه في تخصصات متنوعة تشمل الطب، الهندسة، العلوم الإنسانية والاجتماعية، وما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٨، أُرسل ٣٨ طالبًا عراقيًا للدراسة في اليابان في إطار برامج المنح الدراسية[٦٦].

كما شملت النشاطات العلمية التعاون الأكاديمي، حيث وقعت مذكرات تفاهم بين جامعات يابانية مثل جامعة تشيبا وجامعات عراقية مثل جامعة بغداد والجامعة المستنصرية، منذ عام ٢٠٠٩، تنظم المؤتمرات الأكاديمية العراقية–اليابانية بالتناوب بين البلدين، مع عقد الاجتماع العاشر في طوكيو في نوفمبر ٢٠١٨[٦٧].

ثانيًا: الحفاظ على التراث والآثار العراقية: كانت اليابان من أبرز الدول الداعمة لحماية التراث الثقافي العراقي بعد تعرضه للتدمير والنهب، وخاصة إعادة تأهيل المتحف الوطني العراقي ففي عام ٢٠٠٤، قدمت اليابان مساعدات مالية لدعم إعادة تأهيل مختبر الترميم في المتحف الوطني العراقي، وتوفير عجلات حراسة أمنية للمواقع الأثرية، وفي عام ٢٠١٧، دعمت اليابان جهود حماية المجموعات الأثرية والمواقع التراثية بالتعاون مع منظمة اليونسكو، فضلاً عن تدريب الكوادر الأثرية، حيث نظمت اليابان دورات تدريبية للمختصين العراقيين في علم الآثار والتنقيب، كما شجعت على مشاركتهم في المؤتمرات والندوات العالمية المتعلقة بحماية المواقع التراثية، إذ قدمت اليابان الدعم التقني والمالي لتعزيز الحماية الوقائية للمواقع التراثية بالتعاون مع المنظمات الدولية[٦٨].

ثالثًا: التبادل الثقافي: ساهمت اليابان في تعريف المجتمع العراقي بثقافتها الغنية من خلال الفعاليات الفنية والثقافية كالمهرجانات السينمائية، ففي عام ٢٠٠٩، نظمت اليابان مهرجان الأفلام اليابانية في بغداد خمس مرات، بالإضافة إلى مهرجان في أربيل عام ٢٠١٨، فضلاً عن المعارض الثقافية حيث نظمت اليابان ستة أحداث لتعريف الثقافة اليابانية ضمن معرض بغداد الدولي منذ عام ٢٠١٢، تضمنت عروضًا للفنون التقليدية اليابانية مثل الخط والطبخ[٦٩].

رابعًا: الرياضة كتقارب ثقافي: لعبت الرياضة دورًا مهمًا في تعزيز العلاقات بين الشعبين كالفعاليات الرياضية المشتركة، ففي عام ٢٠٠٤، استضافت اليابان مباراة ودية بين منتخبي العراق واليابان لكرة القدم، كما دعمت اليابان تدريب لاعبي الجودو وألعاب القوى العراقيين في اليابان، كما ساهمت في إعادة تأهيل ملعب السماوة الأولمبي بمحافظة المثنى عام ٢٠٠٥، وفي عام ٢٠١٧، نظمت اليابان "كأس السفير للكاراتيه" في بغداد، كما نظمت عام ٢٠١٨، تنظم كأس السفير للجودو، مما يعزز من التفاعل الرياضي والثقافي بين البلدين(٧٠).

الخاتمة

بعد عام ٢٠٠٣، شهدت العلاقات العراقية–اليابانية تحولًا نوعيًا، حيث ركزت اليابان على تقديم دعم شامل للعراق بهدف الإسهام في إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار. تنوع الدعم الياباني ليشمل المساعدات الإنسانية والاقتصادية والسياسية، بما في ذلك تقديم مساعدات مالية وفنية، وإرسال فرق إنسانية، وتدريب الكوادر العراقية في مجالات الأمن والخدمات الأساسية، رغم التحديات الأمنية الكبيرة التي واجهها العراق، ساهمت هذه الجهود في تحسين البنية التحتية وتعزيز قطاعات حيوية كالصحة والتعليم، مما انعكس إيجابيًا على حياة المواطنين العراقيين وعزز الثقة المتبادلة بين البلدين. مع مرور الوقت، توسعت العلاقات لتشمل شراكات استراتيجية في مجالات الطاقة، التجارة، والاستثمار، إلى جانب التعاون في مشاريع بيئية وتنموية تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، أصبح العراق شريكًا مهمًا لليابان في منطقة الشرق الأوسط، وتجسد هذه العلاقة نموذجًا متميزًا للدبلوماسية الإنسانية والتعاون البناء، حيث نجحت في تحقيق السلام والتنمية المستدامة وبناء شراكة طويلة الأمد قائمة على الاحترام والمصالح المشتركة، وفي ختام هذا البحث، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج التي تسلط الضوء على الجوانب الأساسية للموضوع المدروس، إضافةً إلى عدد من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير المعرفة وتقديم حلول عملية.

النتائج:

١. **تعزيز التعاون الاقتصادي:** شهدت العلاقات العراقية اليابانية تطورًا ملحوظًا، حيث لعبت اليابان دورًا مهمًا في إعادة إعمار العراق من خلال المساعدات المالية والاستثمارات، لا سيما في قطاعي الطاقة والبنية التحتية.

٢. **المساعدات التنموية:** قدّمت اليابان مساعدات إنمائية كبرى للعراق، سواء عبر المنح أو القروض الميسّرة، مما ساهم في دعم مشاريع إعادة الإعمار.

٣. التعاون في قطاع الطاقة: ساهمت الشركات اليابانية في تطوير مشاريع النفط والطاقة في العراق، ما عزز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

٤. **الدعم الأمني والاستقرار:** شاركت اليابان في دعم الاستقرار في العراق من خلال برامج التدريب وبعثات المساعدات الإنسانية، ما يعكس التزامها بالمساهمة في إعادة بناء الدولة العراقية.

٥. **التبادل الثقافي والتعليمي:** تطورت العلاقات الثقافية من خلال برامج التبادل الأكاديمي، حيث قدمت اليابان منحًا دراسية للطلاب العراقيين وعززت التعاون العلمي بين الجامعات.

التوصيات:

١. **تعزيز الشراكة الاقتصادية:** ينبغي العمل على توسيع الاستثمارات اليابانية في العراق، خاصة في قطاعات التكنولوجيا والطاقة المتجددة، لتعزيز التنمية المستدامة.

٢. **تطوير البنية التحتية:** مواصلة التعاون الياباني لدعم مشاريع البنية التحتية، مثل المواصلات والطاقة والمياه، لضمان استقرار الاقتصاد العراقي.

٣. **توسيع التعاون التعليمي:** زيادة المنح الدراسية وبرامج التبادل الأكاديمي بين الجامعات العراقية واليابانية لتعزيز القدرات البشرية.

٤. **تعميق العلاقات السياسية:** تعزيز الحوار السياسي بين البلدين عبر الزيارات الدبلوماسية والتنسيق المشترك في القضايا الإقليمية والدولية.

٥. الاستفادة من الخبرات اليابانية: تبني التجربة اليابانية في التنمية الاقتصادية والإدارية من خلال برامج تدريبية للعراقيين في مجالات الإدارة والتكنولوجيا.

٦. **تعزيز التعاون الأمني:** استمرار الدعم الياباني في تعزيز الأمن والاستقرار في العراق عبر برامج تدريبية ودعم قدرات المؤسسات الأمنية العراقية.

وبناءً على ما تم التوصل إليه، يأمل الباحث أن تسهم هذه النتائج والتوصيات في إثراء المعرفة حول الموضوع المطروح، وأن تكون أساسًا لمزيد من الدراسات المستقبلية والتطويرات العملية.

الهوامش:

(١) صلاح حسن محمد، العلاقات العراقية اليابانية ١٩٨٠-١٩٩٥، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص٨٥.

(٢) ريما طه المجالي، العلاقات اليابانية – الامريكية ١٩٩٠-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤته، الأردن، ٢٠١٣، ص ٢٨-ص٢٩.

(٣) علي زياد العلي، العراق واليابان – رؤية استراتيجية مشتركة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٨-٥٠٢٢، مقال نشر على شبكة الانترنت، https://www.bayancenter.org/2018/05/4496/

(٤) ريما طه المجالي، العلاقات اليابانية – الامريكية ١٩٩٠-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤته، الأردن، ٢٠١٣، ص ٢٨- ص٢٩.

(٥) نغم نذير شكر، أثر العامل الأمريكي في سياسة اليابان الخارجية تجاه العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٠، ص٩٧.

(٦) عدنان خلف حميد البدراني، مستقبل اليابان في النظام الدولي الراهن وأثره في الامن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، ٢٠٠٥، ص٥٠-ص٥٥.

(٧) نغم نذير شكر، أثر المتغير الأمريكي في سياسة اليابان الخارجية تجاه العراق، المصدر السابق، ص٩٨.

(٨) سنان صادق حسين الزيدي، العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان ١٩٢١-١٩٥٨، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد ١٩-العدد التاسع والسبعون، ص ٣٧٧.

(٩) احمد محسن الحضر، العلاقات اليابانية مع الشرق العربي ١٩٤٥-١٩٨٢، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٧٥-٧٦، أيلول -كانون الأول، ٢٠٠١، ص ٢١٥.

(١٠) نور عبدالله الحبشي، العلاقات السياسية بين امبراطورية اليابان والمملكة العراقية الهاشمية من ١٩٣٩الى ١٩٥٨، مجلة المؤرخ المصري، عدد ٤٩، يوليوا ٢٠١٦، ص٩٣.

(١١) خالد عبد نمال الدليمي، اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٥٢، مجلة مداد الآداب، العدد ١٢، ص٥٣٢.

(١٢) فهد سلمان صالح آل حمد، العلاقات السياسية اليابانية الامريكية ١٩٥٢-١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠١٢، ص٥٤.

(١٣) علي غسان سامي، السياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا الشمالية (البرنامج النووي لكوريا الشمالية دراسة حاله)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص ١٣.

(١٤) سيجيكي كواياما، اليابان والعراق، اليابان اليوم، منظمة التجارة الخارجية اليابانية، طوكيو، ١٩٨٢، ص ٢٤: صادق جابر علي، الموقف العربي والدولي من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص ١٩٧.

(١٥) نغم نذير شكر، أثر العامل الأمريكي في سياسة اليابان الخارجية اتجاه العراق، المصدر السابق، ص١٠٠.

(١٦) ثائر شندل الحسني، الموقف الدولي من الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، ٢٠١٢، ص ص ١٢٤-١٢٥.

(١٧) علي جودة صبيح المالكي، موقف اليابان من الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠م -١٩٩١م، مجلة آداب البصرة، العدد ٩٣، ٢٠٢٠، ص ص ٣٧٢-٣٧٣.

(١٨) نصرة عبدالله البستيكي، اليابان والخليج استراتيجيات العلاقات والمشروع النهضوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع / بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص١٥٩.

(١٩) صلاح حسن محمد، العلاقات العراقية اليابانية (١٩٨٠-١٩٩٥) اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ١٩٩٧، ص ١٦-١٧.

(٢٠) مخلد عبد مبيضين، السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة من ١٩٧٣الى ٢٠٠٣، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٣، العدد ٣، ٢٠٠٦، الجامعة الأردنية، ص ٥١٦.

(٢١) مسعود ظاهر، اليابان والوطن العربي، العلاقات المتبادلة والافاق المستقبلية، مؤسسة الفكر العربي، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠١٣، ص ١٥٨: علي جودة صبيح المالكي، المصدر السابق، ص ٣٥٦.

(٢٢) قحطان لطفي علي، تقرير خاص على اليابان، من وثائق وزارة الخارجية العراقية، طوكيو ١٩٧٨، ص٦١؛ علي جودة صبيح المالكي، المصدر السابق، ص ٣٦٥

(٢٣) سنان صادق الزيدي، المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٢٤) علي جودة صبيح المالكي، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

(٢٥) مخلد عبيد مبيضين، السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة من ١٩٧٣-٢٠٠٤، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد (٣٣)، العدد(٣)، ٢٠٠٦.ص٥٣٢.

(٢٦) لزهر مروك، العلاقات اليابانية – الشرق أوسطية مع مطلع القرن ٢١ دراسة تطورات الموقف الياباني من الحرب على العراق ٢٠٠٣، المجلة العلمية لجامعة الجزائر ٣، المجلد: (٠٦)، العدد (١١)، ٢٠١٨، ص٨٧.

(٢٧) لزهر مروك، المصدر السابق، ٨٧.

(٢٨) جيف سيمونز، عراق المستقبل اسياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاسط، ترجمة سعيد العظم، دار الساقي للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٢٢٧-٢٦٢.

(٢٩) مسعود ضاهر، موقف اليابان من المسألة العراقية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٣، ص٧٨.

(٣٠) وليم أشعيا عوديشو، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية القانن والسياسية، جامعة الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ٢٠٠٨، ص ١٠١-١٠٢.

(٣١) جاسم يونس الحريري، العلاقات بين الهعراق ومحيطه الاقليمي والدولي بعد ٢٠٠٣، دار الجنان للنشر والتوزيع، السودان، ط١، ٢٠١٣، ص ٥٠٨-٥١١.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥١٢

(٣٣) وزارة الخارجة اليابانية، بيان مشترك لوزيري خارجية اليابان وجمهورية العراق، ١٨/حزيران/ ٢٠٠٩، متاح على الرابط: https://2u.pw/Q8g64Xoi .

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) مسعود ضاهر، اليابان والوطن العربي، العلاقات المتبادلة والافاق المستقبلية، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٣، ص١٥٩.

(٣٦) عدنان خلف حمد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الاسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية (دراسة مقارنه كل من اليابان والصين، والهند)، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٦، عمان الاردن، ص ٣٨٤.

(٣٧) وزارة الخارجية اليابانية، الكتاب الازرق ٢٠١٥ سياسة اليابان الخارجية التي تأخذ منظورا بانوراميا لخريطة العالم، متاح على شبكة المعلومات للانترنت عبرالرابط: https://2u.pw/Ed4pyj1N .

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) محمد ابو غزله، السياسة اليابانية تجاه الشرق الاوسط البحث عن دور فاعل عبر الموازنة بين المصالح الوطنية والاعتبارات الامريكية، تريندز للبحوث والاستشارات، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢١، ص ٢٤.

(٤٠) جريدة الزمان، السنة العشرون، العدد (٦٠٠٤)، ٢٠١٨/٤/٥.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٨.

(٤٢) لقمان عبدالرحمن الفيلي، العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية للعراق مع اليابان، مركز البيان للدراساتوالتخطيط، ٢٠١٧، ص٤-٥.

(٤٣) ناوفومي هاشيموتو، بمناسبة الذكرى الثمانين لانشاء العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والعراق، وزارة الخارجية اليابانية، ٢٠١٧، ص ١٠.

(٤٤) السفارة اليابانية في العراق، منحة مساعدات طارئة داخلياً المتضررين من النزاع المسلح في شمال العراق، بيان صحفي للسفارة اليابانية في يوم ٢٧/ حزيران / ٢٠١٤، متاح على شبكة الانترنت للمعلومات عبر االرابط: www.mofa.go.jpl

(٤٥) وزارة الخارجية اليابانية، الكتاب الازرق لسنة ٢٠١٩، ص ١٤٣.

(٤٦) جاسم يونس الحريري، العلاقات بين العراق ومحيطه الاقليمي والدولي بعد العام ٢٠٠٣، الطبعة الاولى، دار الجنان للنشر، عمان الاردن، ٢٠١٣، ص٥١٣.

(٤٧) مجموعة مؤافين، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق ٢٠٠٣-٢٠١٣، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠١٥، ص ٦٠٠-٦٠١.

(٤٨) وزارة الخارجية اليابانية، بيان مشترك اوزيري الخارجية الياباني والجمهورية العراقية، ٢٠٠٩/٧/١٨، متاح على شبكة االنترنت للمعلومات عبر الرابط: https://2u.pw/TaSvtTld

(٤٩) مسعود ظاهر اليابان والوطن العربي: العلاقات المتبادلة والآفاق المستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩؛ صحيفة الزمان – السنة الرابعة عشرة العدد ٤٠٥٢ الاربعاء ٢٣ من تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١١ م، ص ٢

(٥٠) جريدة الوقائع العراقية، العدد٤٣٨١، السنة السابعة والخمسون، ٢١ ايلول ٢٠١٥، ص٢١.

(٥١) صحيفة الزمان، السنة الرابعة والعشرون العدد ٧٠٤٩، ٢٣ من اب (اغسطس) ٢٠٢١م، ص٢.

(٥٢) فرزاد رمزاني بونيش، المصدر السابق، ص ٩.

(٥٣) ناوفومي هايشوموتو، المصدر السابق، ص ١٠.

(٥٤) هادي مشعان ربيع، الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الخليجية اليابانية نحو علاقة فاعلة بين بغداد وطوكيو، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣، ص٩.

(٥٥) سفارة اليابان في بغداد، مساهمة اليابان في العراق، تقرير نشرته السفارة في شهر اب ٢٠١٥، متاح على شبكة المعلومات للانترنت عبر الرابط: www.iraq.emb-japan.go.jp

(٥٦) سفارة اليابان في بغداد" سفارة اليابان ووكالة جايكا تناقشان مع حكومة العراق في بغداد الدعم الاقتصادي الياباني للعراق، ١٥ حزيران ٢٠١١ عبر الرابط السفارة: https://2u.pw/TfyPD67P .

(٥٧) جاسم يونس الحريري، المصدر السابق، ص ٥١٣.

(٥٨) سفارة اليابان في بغداد، مساهمة اليابان في العراق، المصدر السابق.

(٥٩)

(٦٠) سفارة اليابان في العراق، بيان صحفي بتاريخ ٣-ايلول ٢٠١٥، متاح على شبكة المعلومات الانترنت عبر رابط السفارة: https://2u.pw/31a7cX4m .

(٦١) سفارة اليابان في بغداد، مساهمة اليابان في العراق، المصدر السابق.

(٦٢) ديوان محافظة البصرة، اليابان تهدي العراق كاسحة الغام قيمتها نحو مليون دولار، ٢٠١٩/٣/٨، متاح على شبكة المعلومات للانتترت عبر رابط ديوان محافظة البصرة: https://2u.pw/JwApbq7B .

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) فرزاد رمزاني بونيش، المصدر السايق، ص٩.

(٦٥) جاسم يونس الحريري، المصدر السابق، ص ٥٢٢.

(٦٦) ناوفومي هاشيموتو، المصدر االسابق، ص١٧.

(٦٧) ناوفومي هاشيموتو، المصدر االسابق، ص١٦.

(٦٨) جاسم يونس الحريري، المصدر السابق، ص٥٢٢.

(٦٩) ناوفومي هاشيموتو، المصدر السابق، ص١٦.

(٧٠) المصدر نفسه، ص١٨.

المصادر

١) احمد محسن الحضر، العلاقات اليابانية مع الشرق العربي ١٩٤٥-١٩٨٢، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٧٥-٧٦، أيلول -كانون الأول، ٢٠٠١.

٢) أورينت نيوز، "وزير الخارجية العراقي الزيباري يزور اليابان، ٢٨ مايو ٢٠١٢ علي شبكة المعلومات الدولية عبر الرابط: https://2u.pw/wlWrL8yz .

٣) في العراق، ٢٢/ كانون الاول، ٢٠١٠، متاح على الرابط: https://2u.pw/T4GU7gTT .

٤) بأن اورنيت نيوز، وزير الخارجية العراقي الزيباري يزور اليابان يوم ٢٨-مايو-٢٠١٢، متاح على شبكة الانترنت للمعلومات عبر الرابط: https://www.panorientnews.com .

٥) ثائر شندل الحسني، الموقف الدولي من الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠-١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، ٢٠١٢.

٦) جيف سيمونز، عراق المستقبل اسياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاسط، ترجمة سعيد العظم، دار الساقي للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٤.

٧) خالد عبد نمال الدليمي، اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٥٢، مجلة مداد الآداب، العدد ١٢.

٨) جريدة الصباح، العدد٢٣٩٥، يوم ٢٠١١/١١/٢١.

٩) خليل ابراهيم الطيار، الدور الياباني في حرب الخليج واثره على النزاع العربي الصهيوني، مركز الدراسات الفلسطينية .

١٠) ديوان محافظة البصرة، اليابان تهدي العراق كاسحة الغام قيمتها نحو مليون دولار، ٢٠١٩/٣/٨، متاح على شبكة المعلومات للانترنت عبر رابط ديوان محافظة البصرة: https://2u.pw/JwApbq7B .

١١) ريما طه المجالي، العلاقات اليابانية – الامريكية ١٩٩٠-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة مؤته، الأردن، ٢٠١٣.

١٢) سنان صادق حسين الزيدي، العلاقات الدبلوماسية بين العراق واليابان ١٩٢١-١٩٥٨، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد ١٩-العدد التاسع والسبعون.

١٣) سيجيكي كواياما، اليابان والعراق، اليابان اليوم، منظمة التجارة الخارجية اليابانية، طوكيو، ١٩٨٢.

١٤) صحيفة الزمان – السنة الرابعة عشرة العدد ٤٠٥٢ الاربعاء ٢٣ من تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١١.

١٥) صحيفة الزمان، السنة الرابعة والعشرون العدد ٧٠٤٩، ٢٣ من اب (اغسطس) ٢٠٢١.

١٦) صفاء جمال الدين، التطورات الاقتصادية للحرب العراقية – الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣، كانون الثاني، ١٩٨٦.

١٧) صادق جابر علي، الموقف العربي والدولي من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥.

١٨) صلاح حسن محمد، العلاقات العراقية اليابانية (١٩٨٠-١٩٩٥) اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ١٩٩٧.
١٩) عدنان خلف حمد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الاسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية (دراسة مقارنه كل من اليابان والصين، والهند)، الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، عمان الاردن.
٢٠) عدنان خلف حميد البدراني، مستقبل اليابان في النظام الدولي الراهن واثره في الامن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، بغداد، ٢٠٠٥.
٢١) علي جودة صبيح المالكي، موقف اليابان من الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠م -١٩٩١م، مجلة آداب البصرة، العدد ٩٣، ٢٠٢٠.
٢٢) علي زياد العلي، العراق واليابان – رؤية استراتيجية مشتركة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٥٠٢٢-٢٠١٨، مقال نشر على شبكة الانترنت، https://www.bayancenter.org
٢٣) علي غسان سامي، السياسة الخارجية اليابانية تجاه كوريا الشمالية (البرنامج النووي لكوريا الشمالية دراسة حاله)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٧.
٢٤) فرزاد رمزاني بونيش، نهج السياسة الخارجية اليابانية إزاء العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢.
٢٥) فهد سلمان صالح آل حمد، العلاقات السياسية اليابانية الامريكية ١٩٥٢-١٩٧٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠١٢.
٢٦) فؤاد طارق العميدي، العلاقات الاقتصادية بين العراق واليابان (١٩٣٣-١٩٣٩)، مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية –صفي الدين الحلي، جامعة بابل.
٢٧) قحطان لطفي علي، تقرير خاص على اليابان، من وثائق وزارة الخارجية العراقية، طوكيو ١٩٧٨.
٢٨) كونا وكالة الانباء الكويتية، اليابان تفتح قنصلية لها في أقليم كردستان، متاح على شبكة المعلومات للانترنت: https://2u.pw/FF03dPdu.
٢٩) لزهر مروك، العلاقات اليابانية – الشرق أوسطية مع مطلع القرن ٢١ دراسة تطورات الموقف الياباني من الحرب على العراق ٢٠٠٣، المجلة العلمية لجامعة الجزائر ٣، المجلد: (٠٦)، العدد (١١)، ٢٠١٨.
٣٠) لقمان عبدالرحمن الفيلي، العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية للعراق مع اليابان، مركز البيان للدراساتوالتخطيط، ٢٠١٧.
٣١) مجموعة مؤلفين، عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق ٢٠٠٣-٢٠١٣، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠١٥.
٣٢) محمد ابو غزله، السياسة اليابانية تجاه الشرق الاوسط البحث عن دور فاعل عبر الموازنة بين المصالح الوطنية والاعتبارات الامريكية، ترينذز للبحوث والاستشارات، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢١.
٣٣) مخلد عبد مبيضين، السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية خلال الفترة من ١٩٧٣الى ٢٠٠٣، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٣، العدد ٣، ٢٠٠٦، الجامعة الأردني.

٣٤) مسعود ضاهر، موقف اليابان من المسألة العراقية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ٢٠٠٣.

٣٥) مسعود ضاهر، اليابان والوطن العربي، العلاقات المتبادلة والافاق المستقبلية، مؤسسة الفكر العربي، ٢٠١٣.

٣٦) ناوفومي هاشيموتو، بمناسبة الذكرى الثمانين لانشاء العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والعراق، وزارة الخارجية اليابانية، ٢٠١٧.

٣٧) نصرة عبدالله البستيكي، اليابان والخليج استراتيجيات العلاقات والمشروع النهضوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع / بيروت، لبنان، ٢٠٠٤.

٣٨) نغم نذير شكر، أثر العامل الأمريكي في سياسة اليابان الخارجية تجاه العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٠.

٣٩) نور عبدالله الحبشي، العلاقات السياسية بين امبراطورية اليابان والمملكة العراقية الهاشمية من ١٩٣٩الى ١٩٥٨، مجلة المؤرخ المصري، عدد ٤٩، يوليوا ٢٠١٦.

٤٠) هادي مشعان ربيع، الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات الخليجية اليابانية نحو علاقة فاعلة بين بغداد وطوكيو، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٣.

٤١) وزارة الخارجة اليابانية، بيان مشترك لوزيري خارجية اليابان وجمهورية العراق، ١٨/حزيران/ ٢٠٠٩، متاح على الرابط: https://2u.pw/Q8g64o .

٤٢) وزارة الخارجية اليابانية، الكتاب الازرق الدبلوماسي لسنة ٢٠١٨ .

٤٣) وزارة الخارجية اليابانية، الكتاب الازرق الدبلوماسي لسنة ٢٠١٩.

٤٤) وليم أشعيا عوديشو، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية القانن والسياسية، جامعة الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، ٢٠٠٨، ص ١٠١-١٠٢.

٤٥) وليم أشيعا عوديشو، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والسياسة، كوبنهاغن–الدنمارك، ٢٠٠٨.